فاذا رفعه الى السلطان ثم منعه بعد ذلك فان لم يغرم اذا فعل
وفي واقعات الناطفي روى خلف بن ايوب في حوت بين اثنين
ابى احدهما ان يسقيه بحر على ذلك فان فسد البحر قبل ان
ينتفعا وابى ان يسقيه لا ضمان عليه واصل هذا النوع ان
كل من اجبره على ان يفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما
فهو متطوع وكل من لا اجبره فهو ان شاء متطوع وعلى هذا
نهر بين رجلين كره احدهما والسفينة يخوض فيها الغرق او حام
حوب منه شيء قليل او عبد بين اثنين جنى احدهما فهو في هذا
كله متطوع كانه تحبر شريكه على ان يفعله معه فاذا فعل بغير اذن
الشريك كان متطوعا ايا الذي له غرفه فوق بيت رجل
اذا انهدم البيت وسقطت الغرفه لا اجر صاحب البيت على بنائه
بيته فاذ بنى صاحب الغرفه السفل لم يكن متطوعا وفي هذا
زلعين العسول وكذا الاشرب منه قوم يلتهم شرب امتنع بعضهم
عن كري النهر او الحاكم الاخرين ان يكروا النهر ولهم ان يمنعوه من
شرب الزرع حتى يدفع حصته وهذا قول ابي حنيفه وابي يوسف
رحمهما الله في الانتفاع بالاعيان المشتركه بين الحاضر والغايب
او بين الحاضرين وقد دخل فيه مسايل المهايات قال محمد رحمه الله
الارض والكرم بين حاضر وغايب او بين بالغ ويتيم يرفع الامر
الى القاضي في ذلك ولو لم يرفع ففي الارض لو زرع حصته يطيب
له وفي الكرم يقوم عليه فاذا ادركت الثمر يبيعها ويأخذ حصتها
ويوقف حصة الغايب له فيسعه ذلك ان شاء الله فاذا قدم
الغايب فان شاء ضمنه القيمة وان شاء اجازه ولو ادى الخراج
كان متطوعا في وديعة العسول والواقعات ولو ان دارا
غير مقسومة بين رجلين غاب احدهما فللحاضر ان يسكن بقدر
حصته فيسكن الدار كلها وكذا خادم بين رجلين غاب

احدهما فللحاضر ان يستخدم الخادم بحصته وفي الدابة لا لان
الحاضر كان الناس ينتفعون في الركوب دون سكنى الدار و
والاستخدام الخادم يقتضي الغايب في ركوب الدابة دون
السكنى والاستخدام وذكر في اخر ديات هذا الكتاب عبد
بين اثنين استخدمه احدهما بغير اذن صاحبه فمات في خدمته
لا ضمان وفي نوادر بن هشام يضمن وفي الدابة بين رجلين استعمل
احدهما في الركوب او عمل المتاع بغير اذن الشريك ضمن نصيب
شريكه وفي اجارات النوازل قال محمد بن سماعة اذا كان للمغصوب
نصيب في دار غير مقسومة فلشريكه ان يسكن الدار قدر نصيبه
وذكر محمد بن الحسن ان له ان يسكن جميع الدار اذا خاف الشريك
ان خرب ان لم يسكنها وذكر محمد ان داود الطائي كان من علماء
اصحاب ابي حنيفة رحمه الله ممن اقبل على العباده وخلع نفسه
وكان داره بينه وبين شريك له غايب فكان يسكن داود
الدار وكانت نخلة او نخلات في الدار فكان لا يأكل من ثمرها
شيئا لكن كان اذا انتهت الثمرة وادركت يفتح باب الدار ولا
يمنع من دخل واكل الثمرة فكره اكل الثمرة ولم يفرق فيها نصيب بغير
اذنه ولم يكن في سكنى الدار استهلاك بل في سكناها عمارة بها
فلهذا به ناسا قال محمد ولو ان الشريك اخذ حصته والثمرة
واكلها جاز بيع نصيب الغايب ويحفظ ثمنها فان حضر صاحبه
فاجاز فعله والا ضمنه قيمته وان لم يحضر فهو كالقصة يتصدق
بها قال الفقيه ابو الليث وهذا استحسان وبه ناخذ وفي
واقعات الناطفي ذكر بن سماعة في نوادره عن ابي ان ابي ليلى
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في ارض بين رجلين ليس لاحدهما
ان يزرع قدر حصته وفي الدار له ان يسكن وفي نوادر بن هشام
له ذلك في الوجهين جميعا والفتوى على ما ذكرنا في

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)